هو المصدر الثاني المؤكد للجمع ووجه خروجه انه لم يؤكد عامله
بل مثله ولا يبين نوعه لان الذي بين نوع عامله هو المصدر الاول
قوله او مرفوعا الخ فيه انه تعدد يرفع لا يسمى اصطلاحا
مفعولا مطلقا بل نائب فاعل قوله لان حمل المفعول عليه اي
اطلاق لفظ المفعول على جزئياته او المراد الاخبار بالمفعول
عن جزئياته قوله لا يحوج الى صلة اي بالحرف او الظرف او
المراد لا يحوج اليه ذلك لغة فلا ينافي انه قيده عند النحاة
بالاطلاق ولهذا قال في المغني المفعول اذا اطلق فهو في اصطلاح
النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه اكثر دورانا في الكلام ولا
يصدق على المصدر المذكور الا معتدا بعتد الاطلاق قوله
لانه مفعول الفاعل حقيقة اي الفعل الذي يصح اسناده
اليه وليس المراد انه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد
ما يعم ما على جهة الايجاب او السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا
قوله فانها ليست بمفعول الفاعل اورد عليه المفعول له
لاجله وبعض افراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك ان
تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل
المذكور فيخرج ما ذكر فتامل قوله باعتبار الصاق الفعل المذكور
فيخرج ما ذكر فتامل له وان لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل
نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وانما كان
وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا
كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من ان المفعول به
ما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر وغيرهم لا يلتزمون
ذلك قوله الى التقييد بحرف الجار او الظرف كما في المفعول

معه

معه او اراد بحرف الجر عامله مطلقا قوله والتبعية اي لبيان
تعدي الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكن له
العطف قال شيخنا عطف سبب او تفسير مراد قوله مع
ضميمة شيء اخر اي كونه بغير خبره معنية تاكيدا عامله او بيان نوعه
او عدده كما اشار الى ذلك المص بقوله لتوكيد الخ قوله المصدر الخ
لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم
المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ
خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره واقره افاده
شيخنا وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق
النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف
المصدر بان تقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالاصالة
قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل صرح السيد
والرضي بان المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تاثير الفاعل
فاعل الفعل المذكور اي ايقاعه الذي معناه امر اعتباري
وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات
والسكنات كما صرح به التفتازاني في شرح العقائد ويطلق المصدر
على كل منهما وانت خبير بان ما قالاه لا يظهر في نحو الحسن
والقبح والموت مما ليس فيه تاثير فاعل الفعل المذكور وانه
يقتضي ان المصدر المستعمل في التاثير كاثرت تاثيرا او وقعت
ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل
ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على
ثلاثة على التاثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل
عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور عنه وبالمفعول

Copyright © King Saud University